

## الديموقراطية وآليات العمل السياسي (2)

محمد جلال هاشم

### التنظيمات الطائفية

هذه تنظيمات وطنية المنشأ وتنشأ متماهية في هوية الفطرة، ولهذا عادة ما تكون جزءاً من تقليد وتاريخ الأسرة في أغلب حالاتها، وبالتالي تُكتسب عبر التنشئة الاجتماعية. وتقوم في أساسها على الاعتقاد والاتباع عن إيمان (الطرق الصوفية والإسلام الشعبي) حتى الطرق الصوفية حديثة المنشأ تمثل جزءاً وامتداداً لظاهرة الإسلام الشعبي، وبالتالي ينتقي عامل الجدة والحداثة. فإن كانت الأحزاب العقائدية تعتمد على ما أسميناه بالبيدوفيليا الفكرية، فهذه التنظيمات يمكن أن نزع بأن تكتيكاتها تقوم على البيدوفيليا الدينية، ثم الأيديولوجية والسياسية لاحقاً، وذلك عند أول تشكيلها، لو كان ذلك في إطار رسوخ وقدام الظاهرة، أي في حال أن الطريقة الصوفية المعنوية قديمة التكوين بدرجة تواليا عبر أجيال وأجيال. أما في حال أن الطريقة الصوفية حديثة المنشأ، فلا تقوم على تكتيكات البيدوفيليا الدينية (ثم الأيديولوجية والسياسية لاحقاً)، بل تقوم في مثل هذه الحالات على التورط الأيديولوجي الفردي، وذلك وفق الظروف النفسية للشخص المعني ومدى قابليته في مسيرة بحثه عن خلاصه الروحي. وتتميز سلطة التنظيم القائم على هذا الأساس بأنها تخويلية (من أعلى إلى أسفل)، أي غير ديموقراطية. وتبدأ سلطة التنظيم عادةً باعتماد بالدين، فتنعمد إلى أن تجود أداءها فيه بدرجات، وتظل تعمل في الخفاء ريثما يقوى عودها عددياً، ثم بعد ذلك تنجبه حثيثاً لاحتياز الثروة والسلطة الزمنية (أي أنها تبدأ بالدين لتصل إلى الدنيا، وبهذا تنهزم ذاتياً). وقد اشغلت الصفوة السودانية بأمر القضاء على هذه التنظيمات الطائفية واتبعت في ذلك تكتيكات لا تخرج في مجملها عن كونها تكتيكات قصير الحيلة. فهذا النوع من التنظيمات لا يمكن إضعافه إلا من خلال حراكها العقدية الداخلية. وهذا ما قد دفع ببعض القوى غير الدينية الصاعدة إلى التصالح معها بغية الاستفادة من سندها الشعبي الجاهز، أو حتى لتجديدها، أو حتى القضاء عليها. ولكن التاريخ يحكي لنا كيف أن التصالح معها عادةً ما يُفضي في خاتمة المطاف إلى تقويتها. إذ تكون هذه القوى ناجمة عن كونها تستصحب معها قوة أكبر من حجمها بانسقاطها لجاهير هذه القوى الصاعدة بالإضافة إلى جماهيرها الجاهزة، وهو ما أتاح لها تحالف القوى الصاعدة. وفي رأيي أن مسألة القضاء عليها ينبغي أن تُترك لتفاعلها السلمي وفق حراكها الداخلي. إذ ينبغي احترام اعتقاد عدد كبير من الشعب (الاتباع) في خير انتهاج هذا السبيل المتمحور في الاصطفاء الإلهي لأشخاص بعينهم أو لأسرات بعينها لإرشاد الناس سبل الهدى والرشاد. وعلى هذا نرى أن الديموقراطية هي أنجع وسيلة لجعلها تتحرك وفق حجمها الحقيقي حسيماً أو ضحناً أعلاه. التنظيمات العقائدية هذه تنظيمات غير دينية في فكرها، ولكنها تعمل وفق حرائك دينية، وذلك كونها عقديّة. فهي في بناها الفكرية تقوم على الاعتقاد بروية شاملة، تفسر حركة الحياة، وربما الكون، وما بعد الحياة. ومن هذا تقوم على يقينية لا تختلف كثيراً عن يقينية الأديان. فهي أديان قد تجردت من قدسية الإله. ولكنها لا تبلت إلا قليلاً ريثما تتلبسها قدسية ذات طابع ديني ولكن غير سماوية إزاء من أسسوها، فضلاً عن يتسّمون سدة القيادة فيها. ويتم تداول السلطة في هذه التنظيمات بطريقة رأسيّة تبلغ حدّ الاشتنطاط، إذ ربما لا يشهد المرء فيها أي أثر لممارسة أفضية حقيقية للسلطة. فأى اجتماع ذي طبيعة أفضية قد لا يعدو كونه توجيهات رأسيّة تأخذ شكلاً أفضياً زائفاً. تستند هذه التنظيمات في اللبّتين، الأولى لتجنيد العضوية، والتي غالباً ما تكون قليلة العدد نسبياً، ولكنها عالية الفعالية. ومن تكتيكات التجنيد ما أسميناه أعلاه بالبيدوفيليا الفكرية والسياسية، ثم إعادة تشكيل السلوك الفردي ليطمأه في سلوكية جماعية من غيرها ربما لا يتمكن العضو من تذوق طعم الحياة في حال انسلاخه، فيعيش وهو يدور في الفلك، حتى في حال أن تسيطر عليه معارضته الشديدة للتنظيم، وقد يفجر في الخصومة لا لشيء إلا نشداناً لتحرير نفسه، ولكن هيهات. أما الآلية الثانية فهي الاستقطاب الجماهيري، والذي يشكل قوام الحجم الجماهيري للتنظيم المعني. وهذه الجماهيرية ليست سوى مدى التأثير الأفقي للتنظيم ذي الأداء الرأسي الممكن. والعلاقة بين الآليتين أشبه ما يكون بالعلاقة بين الحجر يُرمى في الماء، وبين الدوائر التي لا تتي تنداح وتنداح. ولهذا قد يكون حجم التنظيم صغيراً إذا ما قيس وفق عدد العضوية، ولكن هذا الحجم قد ينتفخ إلى أضعاف مضاعفة إذا ما قيس حجم الحراك السياسي والفكري للتنظيم. وتعتبر الأحزاب الإسلامية واليسارية بالفهم التقليدي بعموم، ثم الأحزاب الشيوعية والتنظيمات الدينية الأصولية بخصوص أوضح نموذج لهذا النوع من التنظيم. مثل هذه التنظيمات قد تعيش في حالة عجيبة، تكون فيها قد استهلكت طاقتها الفكرية، بينما لا تزال بها بقية من طاقة تنظيمية. وأوضح مثال لهذا أيضاً الحزب الشيوعي السوداني؛ فقد نُقل عن القيادي البارز وعضو اللجنة المركزية سليمان حامد قوله في مقابلة صحفية: "الحديث عن الاشتراكية الآن وهم ناهيك عن الشيوعية" (جريدة الصحافة 2008/6/4م). فإذا كان هذا كهذا، علينا أن نتساءل عن الأهداف ذات الأساس الفكري التي يعمل الحزب على بلوغها. ولكن لا ينبغي أن نلوم الرجل في حال صدقه؛ فالحقيقة أنه ربما يكون الحزب بالفعل قد استهلك طاقته الفكرية، بينما لا يزال يحتفظ بطاقته التنظيمية بدرجة أو بأخرى. وهذا لا يعني أنه من غير المؤمل أو المنظور أن يقوم الحزب بتجديد نفسه فكرياً، كأن يتبنى فكراً جديداً. هذا ممكن، إلا أن الواقع يشير بوضوح إلى أن مسألة ابتناء فكر جديد سوف تقع بالضرورة على عاتق قيادة الحزب (نسبةً لصرامة رأسيّة تداول السلطة داخل التنظيم). في هذه الحالة تبرز حقيقة أخرى ليست أقلّ خطراً من حقيقة استهلاك التنظيم لطاقته الفكرية، ألا وهي أن العضوية القديمة التي تنتمي إلى الفكر البائد تكون قد سيقّت كما لو الأنعام إلى فكر لم يدر في خلدنا في أيّ يوم من الأيام. ويعكس لنا هذا ما

نعنيه بأن مثل هذه الأحزاب ربّما تقوم بتغريب الإنسان عن هويته وعن ذاته. من أسف أن يلاحظ المرء تنظيمات ذات أساس ديموقراطي وذات طبيعة أفقيّة صحيّة، تحاول جدها أن تتبنّى الأداء الرأسي الصّارم الذي تراه في حال التنظيمات العنقديّة، ظلّاً منها أنّ ذلك هو أفضل أوجه الأداء التنظيمي والالتزام. فهذه التنظيمات لن تعجز فقط في تبني تلك الأساليب اللولبية في تشكيل سلوك أعضائها، بل تقوّت على نفسها فرصة أن تطوّر لها أشكال أدائيّة تحافظ على جوهر ومبدأ الاختيار. وبهذا سوف تجد نفسها في خاتمة المطاف تنتشد الديموقراطية عبر وسائل ديكتاتورية. وبهذا تذهب جهودها أبدياً في اتجاه الرياح. التنظيمات الحركيّة الثوريّة تعني بها تحديداً (أي وفق الحراك السياسي السوداني) تلك التنظيمات التي حملت السلاح، أي تنظيمات حرب العصابات، مثل الأنايا، الحركة الشعبيّة لتحرير السودان، حركة مؤتمر البجا، حركة تحرير السودان، ثمّ حركة العدل والمساواة (دون أن ندخل معها حركة قوّات التحالف السودانيّة). وكما قلنا في الفصل الخاصّ بنظريّة الحرب الأهليّة في السودان (راجع الفصل السادس)، فإنّ الحرب الأهليّة تُسمّى أهليّة لأنّ الأهالي البسطاء، أي المدنيين العاديين، هم الذين يحملون السلاح. كما ذكرنا بأنّ حمل السلاح في هذه الحالة، ليس خياراً صعباً بين عدّ خيارات صعبة، بل هو في الواقع حكم الضرورة. وعادة ما يأتي الصّفوة من أبناء المجموعة المدنيّة التي حملت السلاح لقيادتها في حملها للسلاح (الأنايا، الحركة الشعبيّة وغيرها)، وقد تتأخّر الصّفوة عن التصدّي لقيادة أهلها في حمل السلاح (مثلما حدث في دارفور)، الأمر الذي يعني كلفة أعلى من حيث أرواح المدنيين، فضلاً عن إضاعة فرص جيّدة لكسب المعارك الفاصلة، حيث يبدأ التعلّم متأخراً. وهذه الضرورة التي يستند عليها الحرب الأهليّة هي الشرط اللازم لاستمراريّة الغين الأمر الذي سوف يكفل تدفّق المحاربين من عامّة النّاس ومن صغار السنّ خاصّة ممّن سيدفع بهم الكبار لخوض غمار هذه الحروب النّبيلة. فبينما يمكن لمجموعة من الصّفوة أن تنشئ لها تنظيماتاً مشابهة ما يكون بحرب العصابات، وذلك بتحريض بعض النّاس لحمل السلاح ومقاتلة الدّولة (مثل قوّات التحالف السودانيّة)، إلا أنّ هذا لا يعني أنّ الحروب التي يخوضها مثل هذا التنظيم تقع في دائرة الحرب الأهليّة. فالحرب الأهليّة لا تنشأ بالتحريض، بل بالغين الذي يتجاوز الأفراد ليصبح ظاهرة ثقافيّة واجتماعيّة تختصّ بمجموعة إثنيّة بعينها (أو مجموعات إثنيّة عديدة) وفق ظروف موضوعيّة، وهو الغين الذي تولده حقيقة كون حمل السلاح قد أصبح ضرورة وليس خياراً. فهذا التنظيم المحارب لن ينجح في استقطاب القواعد المحاربة باستمراريّة تضمن له الصمود لأكثر من سنوات، وذلك بحكم استناده على التحريض للقتال، فالتحريض قد ينجح بصورة أكبر في جذب قطاعات وسطى (من ناحية عمريّة) من الصّفوة بأكثر من جذبه للقطاعات الدنيا التي تكون أكثر قدرة على حمل السلاح. فهذه القطاعات الوسطى قد تتمتع بغين كافٍ لجعلها تحمل السلاح، ولكنه غين صفوي ناتج عن قدرتها على تجريد الواقع، ومن ثمّ رفض التّصالح معه. فهي كحال من أقبل على حمل السلاح عندما تنكّب عنه من يقدرون عليه؛ فأقباله على حمل السلاح نفسه يستبطن غيناً مزدوجاً، موجهاً نحو المجتمع لعدم إيفائه بواجباته النضاليّة. وبالطبع ليس أخسر من اغتبن ضدّ المجتمع، فهذا أقرب إلى اللامنتمي أو المضاد اجتماعياً بالعودة إلى تنظيمات الحرب الأهليّة تُشير إلى أنّها تعمل وفق حرائك غاية في الصّرامة من حيث الطاعة، والإيجاز من حيث العقوبة، وهي عادة ما تكون الأبعد عن حقوق الإنسان، وذلك بحكم طبيعته العصابيّة *guerrela* التي تقوم عليها. وعلى هذا يمكن أن نتصوّر الطبيعيّة الرأسيّة الصّارمة التي يكون عليها واقع الحال داخل هذه التنظيمات فيما يتعلّق بتداول السّلطة داخلها. وعادة ما تولّد هذه الممارسة الصّارمة العديد من بؤر الضّغائن والإحن توازي الغين النّبيل الذي دفعها أول أمرها لحمل السلاح. وكثيراً ما تنفجر هذه البؤر بمجرد أن يضع التنظيم العصاباتي السلاح، ليستعيد مدنيته الضّائعة. ولهذا أيضاً كثيراً ما تشهد هذه التنظيمات حالة من الانقسامات الحادة، فضلاً عن ما قد يصاحب هذا من تصفية حسابات، تنظيميّة وجسديّة. ويحكي لنا التاريخ أنّ التنظيم العصاباتي، مهما نجح في إدارة حروبه النّبيلة، محكومٌ عليه بالفشل في إدارة الأوضاع العاديّة، وذلك بحكم طبيعته العصابيّة. ولكن هناك استثناءات، من بينها تجربة الحركة الشعبيّة لتحرير السودان، والتي قضت خمسة أعوام بعد وضع السلاح دون أن تشهد انشاقاً واحداً (لا نضع اعتباراً لحالات الانشقاق المحرّض عليه). هذا بينما شهدت أغلب الأحزاب الكبيرة، بما فيها الحزب الحاكم العديد من الانشقاقات الحادة والمؤثّرة (هذا مع ما يُدلّ من مال وجهود من بعض القوى لإحداث مثل هذا الصّدع والانشقاق). فضلاً عن ذلك، فقد دخلت الحركة الشعبيّة إلى المسرح السياسي السلمي وقد فقدت لتوها قائدها الملهم الشّهيد جون قرنق. ومع هذا فقد أظهرت قدرة كبيرة على الحراك السياسي المدني جعلها تتفوّق على أحزاب ظلّت تخوض غمار السياسة لفترات سبقت تكوين الحركة بعقود، الأمر الذي قد يشهد لها بنجاح منقطع النّظير في عمليّة الدّمقرطة وإعادة البناء المدني لجسم الحركة التنظيمي. بالطبع سيكون أمام الحركة الشعبيّة الكثير، الكثير لتتجزه في سبيل أن تستشرف عهد الدّمقرطة الحقّة. ولكن الأهمّ هو إذا ما كانت تسير في الطريق الصّحيح، أم لا. ربّما تسير ببطء، لكن يبقى على الخطى الوثيدة أن تسير بثبات. سوف تقفز الاتّهامات الموجهة كالسهام إلى صدر الحركة الشعبيّة بغية تحميلها مسؤوليّة ما يحدث في الجنوب من عدم استقرار وتجدد للقتال بين المجموعات الإثنيّة. ولكن تبقى حقيقة أنّ الحركة الشعبيّة قد ورثت الجنوب وهو عريان من أيّ مسوح لمؤسسة الدّولة. فبعد اتّفاقيّة نيفاشا أمسكت الحركة الشعبيّة بمقاييد الحكم في الجنوب، وكونت في ذلك حكومة أقلّ ما يمكن أن يقال عنها إنّها حكومة جيّدة. ولكن مع توفّر هذه الحكومة الجيّدة غابت مؤسسة الدّولة، إذ لم يكن لها وجود. فهي فضلاً عن كونها أحد ضحايا الحرب الطويلة، إلا أنّ نظام الإنقاذ قام بتجريد الجنوب من أيّ مظهر من مظاهر الدّولة، وذلك قبيل تسليمه البلاد للحركة الشعبيّة. وقد كانت النتيجة وجود حكومة جيّدة ومؤهّلة، مع غياب تام لمؤسسة الدّولة. والعلاقة بين الإثنيين هي كالعلاقة بين العربية وسائقها. فالعربة هنا هي مؤسسة الدّولة، بينما السائق هو الحكومة. وقد تكون لديك سائق ماهر دون أن تكون لديك عربة ليقودها ويظهر

مهارته (لمزيد من التفصيل، راجع أدناه الفصل الثالث). وغني عن القول بأن غياب مؤسسة الدولة سيفضي لا محالة إلى بروز الفوضى، مهما كانت هناك حكومة جيدة. وهذا ما نشهده في الجنوب اليوم. ومع هذا يبقى أن نقول بأن على الحركة أن تملك رؤية وخطّة بهما تصبح قادرة على استشراف آفاق بناء مؤسسة الدولة، مع ما في هذا من صعوبة بالغة وتكلفة عالية، ولكن لا بدّ ممّا ليس منه بد. فإمّا هذا، أو طوفان الفوضى التي لا تُبقي ولا تذر .